العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

الحكومة اللبنانية ترتكب «مجزرة» مالية تحت جنح الجائحة

علي الأمين
كاتب لبناني

صحيح أن جائحة كورونا يطفو همها على ما عداها من الأولويات، إلا أن مستقرها يحمل خطاً استغلاليا لها في لبنان خلافاً لكل الكرة الأرضية. فالعهد وحكومته وساسته يتركون الشعب يواجه مصيره، ما عدا بعض الإجراءات الشكلية المسيسة، والعبثية والفوضوية التي لا يُركن إليها، وتتفرغ تحت جنح الوباء إلى محاولة خنق انتفاضة اللبنانيين إثر سكونها المؤقت لاضطرار الشباب إلى الانسحاب من الشارع تحت وطأة الفايروس.

السياسيون الذين عرّتهم الانتفاضة، ظنوا أنه الوقت المناسب لخروجهم من القمقم الذي حشروا أنفسهم فيه تحت صيحات المنتفضين، وأنه آن الأوان للاقتصاص منهم وشفط ودائعهم وبالقانون.. "ما أدراك ما القانون".

إذاً فإن عملية الانقلاب على انتفاضة 17 أكتوبر مستمرة في لبنان، حيث وفرت جائحة كورونا فرصة لاستكمال هذا الانقلاب من خلال استثمار إجراءات مواجهة هذه الجائحة في المزيد من تفعيل عملية الانقضاض على مطالب التغيير والمحاسبة..

بداية الانقلاب تمثلت في الإتيان بحكومة، قيل إنها من مستقلين، لكن الواقع كشف مدى طواعية الحكومة للسلطة المتحكمة بمفاصل السلطة والقرار، وبدا رئيسها حسان دياب، شديد الحرص على كسب رضا الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، الذي حرص في المقابل، على رمي فتات الرضا في كل إطلالة من إطلالاته خلال الشهرين الماضيين، فيما أكدت الحكومة في سلوكها السياسي، أنها تتحرك تحت سقف التوجيه السياسي "للثلاثي غير المرح" بحسب توصيف رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، للحلف الذي يديره حزب الله والذي يضم إضافة إليه رئيس الجمهورية ميشال عون وملحقاته ورئيس مجلس النواب نبيه بري وحركته.

يترافق هذا الانقلاب مع أزمة غير مسبوقة معيشيا واقتصاديا، ترسّخت في عجز المودعين عن سحب ودائعهم من البنوك، وفي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى حدّ النصف مقارنة بما كانت عليه، بحيث كان سعر صرف الليرة اللبنانية خلال النصف الأول من العام الماضي يساوي ما يزيد عن ألف وخمسمئة ليرة، ولامس اليوم سعره في السوق غير الرسمي نحو ثلاثة آلاف ليرة لبنانية. وإضافة إلى هذا الانخفاض فقد أدى انخفاض سعر العملة إلى "تشليح" موظفي القطاع العام والخاص نحو نصف رواتبهم.

لم تكتف الحكومة بالوقوف كشاهد على هذه المجزرة، التي كانت سببت المزيد من إغلاق أبواب المؤسسات الاقتصادية والتجارية الخاصة، وأدت إلى انضمام عشرات الآلاف من المواطنين العاملين، إلى صفوف العاطلين عن العمل، وجاءت جائحة كورونا لتضيف على البلاءات اللبنانية بلاءً من نوع جديد، وإنْ كان في خصائصه من حيث الانتشار والإيذاء يشبه تلك السياسات السلطوية المتمادية في لبنان، والتي أدت إلى إفقار اللبنانيين وإلى تعطيل الحياة العامة والاقتصادية، وتصديع بنيان الدولة في سبيل تعزيز المافياوية كنموذج للحكم على حساب الدستور والقانون، وبالطبع على حساب الشعب.

لعل أخطر ما يطال لبنان اليوم، إلى جانب سياسة إدارة الظهر التي تمارسها الدول العربية تجاهه، هو ما يمكن أن يوصف بعملية انقضاض من قبل السلطة على أموال المُودعين، وهو سلوك يعكس ذهنية السلطة التي تأبى أن تنحو نحو إصلاح حقيقي، أي الذهاب نحو مكامن الفساد والنهب، لتتجه مجددا نحو الشعب في سبيل مزيد نهبه ودائما بغاية حماية السلطة.

ما يمكن أن يُسمى انقلاباً أيضاً، يتمثل في سعي السلطة التي يديرها حزب الله إلى رسم معالم صراع سياسي وهميّ، بغاية الانقلاب على الاصطفاف الذي فرضته انتفاضة اللبنانيين، بين سلطة وشعب، فيما السلطة اليوم تفتعل رسم اصطفاف وهمي، بين سلطة سياسية حاكمة يمثلها "الثلاثي غير المرح"، في مقابل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف.

هذا الاصطفاف المصطنع، يجري تحميله أبعاداً دولية، بحيث يتم الترويج على أنه يمثل جبهتي واشنطن وطهران في لبنان، وهو توصيف يفتقد إلى الدقة؛ ذلك أن حاكم مصرف لبنان كما المصارف، لَيْسَا خارج السلطة ونفوذها، فالمصارف تكتسب قوتها ونفوذها من كونها تمثل تحالفاً عميقا بين رجال السلطة ورجال المال، فيما الحاكم ليس إلا مُنفذا لتوجهات الحكومة والسلطة التي طالما كان مستجيباً لمتطلباتها في توفير الاستدانة لها من أموال المصارف التي هي في الأصل أموال المودعين اللبنانيين وغير اللبنانيين في هذه المصارف.

إعادة رسم معادلة الاصطفاف على هذه القاعدة الوهمية، تستبطن في جوهرها، ضرب الانتفاضة، واستكمال الانقلاب عليها، واستدراج تسوية مع الأميركيين تتيح استمرار قبضة إيران على المعادلة السلطوية في لبنان.

ما تحاول إيران فعله من خلال حزب الله، هو إعادة إنتاج معادلة السلطة شكلاً، أي المحافظة على نفوذ ولو محدود للقوى السلطوية الطائفية، ولكن من دون المسّ بدور الوصاية والنفوذ الإيرانيين. وهذه محاولة تعني أن خيارات الإصلاح في لبنان غير مطروحة على بساط البحث، فاقصى ما يمكن أن يقدمه حزب الله للبنانيين، هو وعود التخفيف من مستويات النهب للمال العام، والمزيد من الإفقار، على قاعدة أن البقاء في السلطة هو أثمن ما يمتلكه الحزب اليوم، والإفقار هو أحد وسائل السيطرة، بل سبيل لاستمرار النفوذ.

ما الذي يريده أردوغان من شمالي سوريا؟

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

بدت التطورات الأخيرة على الحدود السورية التركية، في منطقة إدلب، منذرة بالخطر على السكان المدنيين في المنطقة، وكذلك على سكان المنطقة من شعب تركيا. فعلى الرغم من البديهيات والثوابت التي يُفترض أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أدركها جيداً؛ فإن هذا الأردوغان، لا يزال يتجاهل هذه الحقائق والثوابت، وهذا ما يدل عليه الحشد الكثيف والمستمر للقوات على الحدود وداخل الأراضي السورية.

فعلى سبيل التذكير، لا مجال أمام الرجل أن يتجاهل كون هامش المناورة أمامه في وجود الروس، محدوداً ومحفوفاً بالمخاطر، وأن خيار الاستمرار في المغامرة العسكرية، ضيّق للغاية، إذ ينتهي كل اصطدام، باتفاق يؤمّنُ للرئيس التركي الظفر من الغنيمة بالإياب. والمستغرب أنه لا زال يعاند هذه الحقيقة، ما يلقي المزيد من الظلال على الحس الإستراتيجي لديه، ويعزز قناعة الأتراك بأن الرجل يتوغل في المكابرة ويجازف بأرواح جنوده وأبناء الشعبين العربي السوري والتركي في المنطقة الحدودية، ويجعلهم أمام خطر الموت المحقق والتدمير. ثم إن أردوغان بعد تجربته الطويلة، يعرف منهجية العمل العسكري الروسي، التي تعتمد مبدأ الأرض المحروقة من الجو، لتغطية الثغرات التقنية في التصويب وانتقاء الأهداف، ولو بالحد الأدنى من الحرص على أرواح المواطنين الأبرياء. ويعرف أردوغان أيضاً صعوبة وضع الخيط الرفيع، الذي يفصل -أو لا يفصل- بين القوات الروسية والجيش السوري. فهو الآن، لا يريد أن يعترف بالحقيقة التي تؤكد على استحالة بقائه في الأرض السورية، وأن مثل هذا البقاء، فعل احتلالي لا مستقبل له!

بمحصلة هذه الحقائق، يصبح أمن وسلامة السوريين في محافظة إدلب في مرمى النيران إن اندلعت، وهذا ما يجعلنا نتحسب من هذه الحشود، ونتخوف من تعرض الأشقاء السوريين والأتراك للمزيد من الموت!

تركيا الأردوغانية أدركت على وجه اليقين، أن لا دور لها في صياغة مستقبل سوريا، وأن المسلحين الذين ترعاهم لا ولن يغيروا واقع سوريا وهم لا ولن يؤثروا في مستقبلها السياسي، لأنهم أسوأ وأكثر تخلفاً من النظام السوري الذي يعارضونه. فإن كان أردوغان هو الذي أصعد المسلحين إلى الشجرة، فهو المسؤول عن إنزالهم عنها، وأفضل ما يفعله، هو تصفية الوضع في مدينة إدلب، بتدابير بيضاء لا حمراء، وأن يذهب قانعاً إلى الخيار الذي ارتضاه العالم كله، وهو حسم الوضع في سوريا بمشروع سياسي ترعاه الأمم المتحدة، وليس الدول الإقليمية المنخرطة في الصراع والقادمة من قريب أو بعيد، لكي تحصل على حصصها من "الكعكة" السورية.

ويتمادى أردوغان في الخطأ، إن تحول إلى حرب أخرى في ليبيا، وإلى زج المقاتلين السوريين وسائر المقاتلين الأصوليين في أتون تلك الحرب، لكي يُقتلوا أو يغرقوا في البحر. وبحكم مسؤوليته عن إجهاض انتفاضة السوريين، ذات المضامين الاجتماعية، وهي مسؤولية تضاهي مسؤوليات الإيرانيين والروس، يتوجب عليه العمل على تسوية أوضاعهم فرداً فرداً. فلا الطريق إلى دمشق مفتوحة، ولا منطق احتلال جزء من الأراضي السورية مُجديًا وعمليا أو مأمونا، ولا الذي فتح المسارب الواسعة للمتطرفين، جديرا بالمشاركة في عملية سياسية أو بأخذ استشارته في شيء.

تركيا أدركت على وجه اليقين، أن لا دور لها في صياغة مستقبل سوريا، وأن المسلحين الذين ترعاهم لا ولن يغيروا واقع سوريا وهم لا ولن يؤثروا في مستقبلها السياسي، لأنهم أسوأ وأكثر تخلفاً من النظام السوري الذي يعارضونه

الحوار بين الروس والأتراك، بدا كصراع الأفاعي، يهدأ ثم يعود إلى سخونته. ففي الأيام الأخيرة، تصاعدت الخلافات بين الطرفين، وترافقت مع تحشيد وتحشيد مضاد، على الرغم من البديهيات التي أشرنا إليها، وأهمها أن هامش الحركة التركية ضيق ومحدود، ولا يملك أردوغان أن يجر بلاده إلى حرب مع روسيا. فإن حدث أي انزلاق أدى إلى تصعيد، سرعان ما سيضطر إلى التراجع، لأن تجربته في حرب سوريا، اتسمت بسلسلة من التراجعات الإستراتيجية، حتى تضاءلت إلى الحد الأدنى أوجه الشبه، بين موقفه اليوم وموقفه قبل ست أو سبع سنوات.

قد يكون التحشيد العسكري الجديد، محض رسالة لأطراف دولية، موصولة بمأزق الأميركيين في العراق، وما يحمله هذا المأزق على مستوى النوايا، من احتمالات التركيز على عمل عسكري أميركي في شمالي شرق سوريا. ويخطئ أردوغان إن كان قد استأنس بهذه الاحتمالات، فدفع المزيد من قواته إلى الحدود، وهدفه تطيير رسائل إلى أطراف دولية. فاللاعبون على المسرح محدودون، والمتابعون ليسوا لاعبين، وبالتالي إن الطرف الذي أمام أردوغان هو روسيا وليس غيرها!

الحشود التركية المرصودة، تدق أجراس الخطر، علماً بأنها لن تأتي بنتيجة سوى جلب المزيد من الموت والدمار والبؤس. فقبل يومين دخل رتل تركي من 30 آلية عبر معبر "خربة الجوز" حسب "المرصد السوري لحقوق الإنسان" ليصبح عدد الآليات التي دخلت إلى الأراضي السورية، بعد اتفاق وقف إطلاق النار مع الروس، قرابة 2500 آلية، مع عدة آلاف جديدة من الجنود. ذلك بالتوازي مع حشد وأرتال تابعة للمعارضة السورية المسلحة، بالإضافة إلى آلاف الجنود. وأكد المصدر أيضاً على دخول رتل عسكري لفصائل المعارضة من منطقة عفرين، يتألف من 55 آلية، وكانت وجهته الاقتراب من نقاط المراقبة التركية، التي عززت تحصيناتها بكتل إسمنتية. فالطرفان، التركي من جانب، والروسي السوري من جانب آخر، ماضيان في الأعمال الهندسية الحمائية، حول مواقع تمركزيهما في المنطقة، أما وضع المدنيين فقد عاد إلى النزوح، إذ لا هندسة ولا شيء يحمي المواطن السوري، في حال أية مواجهة يعقبها وقف لإطلاق النار.

المشهد العبثي في شمالي سوريا، لا يزال يُفاقم الكارثة. فوكالة الأناضول التركية نفسها، تتحدث عن 1800 قتيل مدني في الجولات الأخيرة، ونزوح 942 ألفاً إلى مناطق حدودية أخرى، وهؤلاء لا زالوا عرضة للنيران. وتقول الوكالة، إن الضحايا قضوا بفعل قصف الطائرات الروسية وتلك التابعة للنظام السوري، وكل من طرفي الاشتباكات، ينحو باللائمة على الآخر، لكن الطرفين مسؤولان عن إزهاق أرواح الناس وتشريدها.

أمام كل هذه الوقائع والمآسي يصح السؤال الكبير: ما الذي يريده النظام التركي من سوريا؟

العراق.. رئيس وزراء جديد

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لقد جاءت فكرة الانتخابات المبكرة مزحةً من قبل شلة الحكم العراقية لملاعبة شباب التظاهرات، فقط لا غير.

ولكن يبدو أنها تحولت إلى ضرورة لازمة ومصيرية لدى المعسكرين العراقيَيْن، الإيراني والأميركي، المضطرَّيْن، حاليا، للتعايش في العراق على سطح واحد، بحكم كابوس كورونا أميركيا، وكورونا وتدهور أسعار النفط والعقوبات الترامبية إيرانيا، في انتظار ما ستأتي به الرياح التي قد تكون ما تشتهيه السفن، بعد هذه الغمة العابرة.

إيران تنتظر سقوط دونالد ترامب ومجيء جو بايدن حبيب الله ورسوله والمؤمنين، لتنهض من كبوتها على يديه، وأميركا تنتظر سقوط النظام الإيراني بفعل الزمن والعقوبات وكورونا واحتمالات الثورة الإيرانية المقبلة، وعلى الله فليتوكل المتوكلون.

أما نحن العراقيين المكروهين من المعسكرين، فمنذ تشرين من العام الماضي، ننتظر أن تقلب ثورة شباب ساحات التحرير الشجعان الوطنيين جميع الطاولات على المعسكرين، وأن تعيد الوطن إلى أهله سليما ومعافى ودون سلاح المسلحين، ولا فساد الفاسدين، ولا خيانة الخونة المفضوحين.

حتى جاءت الأيام، بعد كل ما سال من دماء الشباب الزكية الطاهرة، لتثبت لنا أن التخلص من العملية السياسية المغشوشة، كلها من جذورها، أمر غير وارد، على الأقل في المدى المرئي، وأن علينا أن ننتظر ما سيكون عليه وضع الوطن العراقي الجديد بعد جائحة كورونا وأسعار النفط ومصير ترامب في أميركا والمرشد علي خامنئي في إيران، لتولد ثورة جديدة أشد من ثورة تشرين وأكثر حكمة وخبرة وشجاعة.

والظاهر أن فكرة الانتخابات المبكرة التي احتاج إليها الجميع لتغيير مزاج الشارع العراقي بتغيير المسموح بتغييره، قد فرضت على المعسكرين الأميركي والإيراني في العراق أن يتعكزا على لعبة أخرى مولودة من الأولى، هي مهمة اختيار رئيس وزراء جديد يكون جسرا أمينا بين أميركا وإيران، وسطحا دافئا تنامان عليه.

أملا في قدرته على تخدير الجماهير العراقية المكلومة بسحب "تلفزيوني" لبعض السلاح "الأحمق" الذي لا تريده إيران، وبتحرير "تلفزيوني" أيضا، لبعض مناطق الوجود العسكري التي لا تحتاج إليها أميركا، خصوصا بعد إعادة تموضعها وتعزيز سلاح بعضها الباقي إلى أبد الآبدين. وبين هذا وذاك يتوجب عليه أيضا أن يقوم "تلفزيونيا" أيضا، ببعض إجراءات تبدو إصلاحية لتطييب خواطر القسم الأكبر من المتظاهرين.

وبعد محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي اللذين لم تتوفر فيهما مواصفات الجسر الآمن بين المعسكرين وقع الاختيار على رئيس جهاز المخابرات، مصطفى الكاظمي، وهو إيراني أميركي مزدوج الولاء والمزاج، ليكون رئيس الوزراء الجديد، مؤقتاً، ليقوم بتلك المهمة. وهنا يكون اختيار الكاظمي الأرنب الذي لا خيار سواه، والأقل سوءًا بين السيئين.

ولعل أكثر الناس فرحا بهذا الاختراع هو الرئيس برهم صالح الذي تفتحت مواهبه الخطابية في حفلة التكليف التي لم يحدث مثلها من زمن طويل. فقد تنفس الصعداء وخرج من عنق الزجاجة على طريقة لا غالب ولا مغلوب، لا مع أميركا ولا مع إيران، ولا مع المتظاهرين، وهو أفضل أنصاف الحلول المتوفرة.

وعليه، ورغم أن من يتوقع أن تكون الانتخابات العراقية القادمة نزيهة (ولو نص نص)، ليس واهما وحسب، بل هو ساذج أو مغفل ومخدوع، فإن علينا أن ننتظر ونسمع ونرى. فالسلاح الذي سيحرس صناديق الاقتراع لن يكون في أغلبه، سوى سلاح طهراني وأصفهاني وتبريزي. أما الحقائب المعبّأة بالدولارات والدنانير والريالات والدراهم فأميركية وبريطانية وفرنسية وقطرية وسعودية وتركية، علانية، ودون خوف ولا حياء.

ألا ترون كيف لم يعد في العراق الديمقراطي مرفوضاً ولا مدانا بالخيانة العظمى من يجاهر بأنه جاسوس لدولة أجنبية، شقيقة أو صديقة، أو لدولتين، ويصبح في النهاية رئيس وزراء؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk